

من الواقع الاقتصادي

تقرير حكومي: انخفاض معدلات التضخم السنوي لسنة ٢٠٠٩ بنسبة ٤,٤٪

القوانين الاقتصادية

عباس الغالبي

تمثل القوانين الاقتصادية التي أقرها مجلس النواب مؤخرًا حزمة من الإجراءات التي تنظم العملية الاقتصادية في التبادلات التجارية التي تعاني حاليًا الارتجال والفوضوية في ظل تهافت الكثير من التجار العاملين في السوق العراقية على الاستيراد العشوائي غير المنظم لبضائع وسلع رديئة تمتاز بالغش التجاري.

فجاءت هذه القوانين وان كانت متأخرة جدًا لمعالجة ما يمكن معالجته وأصلاح ما يمكن أصله، ذلك أن المشهد التجاري بحاجة ماسة لإجراءات وضوابط على هيئة قوانين ثابتة وليست متغيرة على وفق المزاج والاجتهاد الخاطيء، فإن السياسة التجارية الداخلية والخارجية على حد سواء لا تتحمل الاجتهاد الخاطيء الذي يعرق السفينة، فالتعرفة الكمركية بحاجة إلى قانون مختص ينظم عملية الضريبة الكمركية على البضائع الداخلة إلى العراق، وتسييرها النوعية والمقاييس المعدة لهذا الغرض من شأنها أن تساهم إلى حد كبير بحماية المنتج المحلي، فضلًا عن الإجراءات التي تفرض للحد من سياسة الإغراق السلمي التي تعد حاليًا ملحقًا بارزًا من ملامح المشهد التجاري الحالي.

والنقطة الأهم في هذا الموضوع هي تالزم هذه القوانين وتداخلها وعمليًا بوقت واحد ما يجعل أهميتها مشتركة وأقرارها حزمة واحدة ضرورة ملحة، ألا أن ما يثير قلق المتابعين والخبراء مديت تفعيل هذه القوانين التي خرجت إلى النور بعد جهد جيد وبعد طول انتظار وكأنها ولدت ولادة قصيرة، الأمر الذي يجعلنا ندعو الجهات ذات العلاقة بهذه القوانين إلى ضرورة تفعيلها وأدانة زخم العاملين على تنفيذها وبالشكل الذي يحقق الأهداف الاستراتيجية التي شرعت من أجلها.

وعلى الرغم من أن بعض القوانين تحتاج إلى ضوابط وتعليمات أخرى تسهل عملية تنفيذها على أرض الواقع إلا أن السير نحو هذه القوانين ضمانًا لتجارة حرة نشيطة التي تحتاج قوانين تربطها بالعالم الخارجي وتتواصل في الوقت عينه مع الوضع التجاري الداخلي الذي هو الآخر يعاني ارتباكًا وفوضوية واضطرابًا في معاملات السوق التي تحسب على أساسها مستويات التضخم المتدرجة من مستوياتها العليا عام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ إلى دون ٧٪ عام ٢٠٠٩ بحسب التقارير الحكومية. وتبقى فاعلية وجدوى وانعكاسات هذه القوانين على التجارة والصناعة العراقية مرهونة بالماخ المناسب لتطبيقها وجدية الحكومة القادمة على تفعيلها سعيًا لسياسة تجارية واضحة المعالم.

abbas.abbas80@yahoo.com

(المواد الغذائية، النقل والمواصلات) فقد سجلت أسعارها انخفاضًا خلال شهر كانون الأول/٢٠٠٩ مقارنة بالشهر السابق بنسب قدرها (٠,٨٪، ٠,٤٪) على التوالي.

وبين التقرير ان التضخم الاساس والذي يقصد به نسبة التغير في الرقم القياسي لاسعار المستهلك المحسنة بعد استبعاد المشتقات النفطية (النفط، الغاز، البنزين) بلغ بحسب البيان (٢٠٥١,١) مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة (٠,٨٪) عن الشهر السابق وارتفاعًا بنسبة (٠,٦٪) عن شهر كانون الأول من العام الماضي.

ويذكر ان الجهاز المركزي للإحصاء دأب على اصدار تقرير شهري لقراءة معدلات التضخم في العراق والذي يتم اعداده على اساس جمع البيانات ميدانيًا عن أسعار السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك بأسعار البيع بالمفرّد في أسواق مختارة في بغداد والمحافظات.. ويلاحظ من خلال تلك التقارير وجود انخفاض في معدلات التضخم الإعتيادي من (٢,٧٪) في سنة ٢٠٠٨ إلى (٢,٨٪) في سنة ٢٠٠٩، وكذلك انخفاض التضخم الاساس من (١٢,٧٪) في سنة ٢٠٠٨ إلى (٦,٩٪) في سنة ٢٠٠٩.



متنوعة والإيجار) بنسب قدرها (١,٥٪، ٠,٩٪، ٠,٤٪، ٥,٦٪، ١,٢٪، ٠,٦٪، ٠,٩٪) على التوالي، أما مجموعتا

والمشروبات والأقمشة والملابس والأحذية، الأثاث، الوقود والإضاءة، الخدمات الطبية والأدوية، سلع وخدمات

لأسعار المستهلك بنسبة (١,٣٪) والذي كان حصيلة ارتفاع الأرقام القياسية لأغلب المجاميع السلعية التالية (الدخان

بغداد / المدى
كشفت الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط عن انخفاض معدلات التضخم السنوي للفترة من شهر كانون الأول ٢٠٠٨ لغاية شهر كانون الأول ٢٠٠٩ بنسبة (٤,٤٪).

واوضح بيان صحفي صادر عن الجهاز ان هذا الانخفاض في مؤشرات التضخم السنوي جاء نتيجة لانخفاض الأرقام القياسية للمجاميع السلعية التالية (الأقمشة والملابس والأحذية، الأثاث، الوقود والإضاءة، النقل والمواصلات، الخدمات الطبية والأدوية) وبنسب قدرها (٤,٠٪، ٣,٢٪، ٦,٠٪، ٦,٦٪، ٣,٧٪) على التوالي، أما المجاميع السلعية (المواد الغذائية، الدخان والمشروبات، سلع وخدمات متنوعة والإيجار) فقد سجلت أسعارها ارتفاعًا بنسب قدرها (٢,٦٪، ٦,٠٪، ٩,٣٪) على التوالي خلال الفترة من كانون الأول/٢٠٠٨ ولغاية كانون الأول/٢٠٠٩.

وأشار البيان إلى ارتفاع مؤشر التضخم لشهر كانون الأول/٢٠٠٩ إلى المستوى الذي سجل في شهر تشرين الثاني الذي سجله ٢٠٠٩ كما يعكسه الرقم القياسي العام

لاندروفر تدخل السوق العراقية من بوابة كردستان

العراقية: "يشرفنا أن نمثل لاندروفر بشكل حصري في المنطقة الشمالية من العراق. ونظرًا للتاريخ المشرف الذي تتمتع به لاندروفر ومحافظتها المتميزة من المنتجات، بالإضافة إلى وجودنا القوي في السوق، وبيننا التحتية القوية، والاستثمار في منشآتنا وموظفينا المتقنين، فإننا نتطلع إلى الارتقاء بهذه القناعة التجارية لتتوأم مركز الصدارة في أسواق سيارات الدفع الرباعي الفاخرة".

من الجدير بالذكر قيام لاندروفر أيضاً بطرح منتجاتها

لاندروفر ومكانتها في السوق من خلال أفضل المبيعات وخدمات ما بعد البيع، وكذلك البنية التحتية القوية، كما سيتم أيضاً الاستفادة من إمكانات قطاع السيارات الفاخرة في المنطقة الشمالية من العراق. وفي إطار التزامها بعلامة لاندروفر التجارية، أقامت الشركة العراقية مركزاً مخصصاً لسيارات لاندروفر في مدينة أربيل، وقامت بتزويده بأحدث التجهيزات اللازمة.

وفي هذا السياق، قال رئيس مجلس إدارة الشركة

بغداد / وكالات
أكدت لاندروفر، إحدى الشركات المتخصصة عالمياً في مجال صناعة سيارات الدفع الرباعي، دخولها السوق العراقية من خلال بوابة إقليم كردستان. وقامت شركة لاندروفر بحسب وكالة الصحافة المستقلة (أيبا) بتعيين إحدى الشركات العراقية المتخصصة بوكالات السيارات لتكثف وتكثف الحصري، معلنة بذلك دخولها إلى المنطقة بشكل رسمي للمرة الأولى. ومن المنتظر أن يعزز تعيين الشركة العراقية من تواجد

الشركات الصينية تدرس امكانية انشاء مدينة صناعية

هو حالياً قيد الدراسة من الجانب الصيني. وأكد موحان حرص محافظة ذي قار على استقبال الشركات الصينية للاستثمار في المحافظة وللعمل في المحافظة ومنها التي اهمية المشاريع الاستثمارية في العراق.

لعمام ٢٠١٠ لأول مرة في "معرض أربيل للسيارات" الذي جرت فعالياته على أرض معرض أربيل الدولي للفترة الواقعة ما بين ١٠-١٣ كانون الأول ٢٠١٠، بحضور شركات السيارات الرئيسية في العراق.

ويعقب معرض السيارات هذا دوراً محورياً في تطوير قنوات تجارية جديدة، وذلك استجابةً للاحتياجات المتزايدة التي يشهدها قطاع السيارات المزدهر في العراق والمنطقة.

أعاد بناء وتأهيل البنى التحتية في القطاعات الصناعية والخدمية كافة مشيراً إلى تحسن النهوض بالقطاعات المتكورة في ظل العجز المالي الذي تعاني منه المحافظة والذي يقدر بـ ٣٢٠ مليار دينار على

حد قوله. وكان وفد من الحكومة المحلية برئاسة محافظ ذي قار طالب كاظم الحسني قد زار الصين مؤخراً ضمن جولة رسمية شملت الصين وماليزيا ولبنان واستغرقت نحو عشرة أيام.



التي أكد المصدر السابق موافقة الشركات الماليزية على عقد مؤتمر استثماري في ماليزيا لبحث المشاريع الاستثمارية المرهقة ضمن الخارطة الاستثمارية الخاصة بمحافظة ذي قار ومنها ان المفاوضات مع الشركات الماليزية التي جرت بحضور الممثل التجاري كانت ناجحة ومشيرة متوقفا ان تسفر عن اتفاقات على تنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية في المستقبل القريب.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة ذي قار كما جرى خلال زيارة وفد الحكومة المحلية إلى لبنان عقد سلسلة من اللقاءات مع ممثلي الشركات اللبنانية لتشجيعها على الاستثمار في المحافظة مشيراً إلى ان تجربة شركة الباز اللبنانية في قطاع الإسكان ومباشرتها العمل في تنفيذ مجمعات سكنية في المحافظة حفز العديد من الشركات اللبنانية على ابداء رغبتها في الاستثمار في المحافظة مضيفاً أنه قد تم الاتفاق على عقد مؤتمر استثماري في لبنان لعرض المشاريع الاستثمارية وتوقيع عقود مع الشركات الراغبة في الاستثمار.

مستشار البنك المركزي يؤكد جهوداً لمكافحة ظاهرة غسيل الاموال

العالية لمكافحة غسيل الاموال والتصدي لهذه المحاولات وفرض العقوبات على مرتكبي هذه الجريمة والخطوات العملية التي تتخذ. تجنبا لاستغلال البلاد كملجأ لهذه الاموال غير الشرعية. وأشار صالح إلى ان المعلومات التي يجمعها البنك المركزي بالتعاون مع المصارف العراقية تشير إلى خلو النظام المصرفي من هذه الظاهرة حالياً. مؤكدا وجود اجراءات وخطوات اتخذها العراق في سبيل التصدي لهذه الجريمة وتأكيد سلامة وفاعلية الاجراءات التي تتبناها البلاد.

تجدر الإشارة إلى ان قانون البنك المركزي العراقي يتضمن فقرات مهمة في متابعة الظاهرة وتشخيص الغائمين عليها بالتعاون مع الجهات الإقليمية والدولية.

بغداد / وكالات
كشفت مستشار البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح عن وجود تنسيق مع الجهات الدولية والجهزة المختصة المحلية لمتابعة ظاهرة غسيل الاموال.

وقال صالح بحسب وكالة الصحافة المستقلة (أيبا) ان المركزي سبق وأن أصدر مجموعة من التعليمات تلزم بالافصاح عن اية اموال تدخل إلى البنوك العراقية سواء كانت حكومية او اهلية ومتابعة المعاملات المشبوهة لضمان عدم استخدامها في الجريمة او تمويل الارهاب. مبيناً ان الغرض هو السيطرة على الجريمة وليس حجب الحرية الاقتصادية.

وأضاف صالح ان المركزي أول من دعا إلى محاربة غسيل الاموال ومتابعتها وأسس لتعاون مع اللجنة الدولية

جلسة البورصة الالكترونية تشهد مشاركة ٨٢ شركة

جديدة لها 'مشيراً إلى ان (٨٢) شركة المتداولة في جلسة اليوم تقع ضمن قطاع المصارف والبنوك والائتماني والاستثمار والصناعة والتأمين وشركة بغداد من هيئة الأوراق المالية لزيادة أرباحها او رسملة الشركات و انتخاب مجلس ادارة

(٨٢) شركة مسجلة في سوق وهيئة الأوراق المالية من أصل (٩٢) شركة. وأضاف المصدر: لا تزال هناك (١١) شركة خارج تداولات السوق وهي متوقفة بفقران من هيئة الأوراق المالية لزيادة أرباحها او رسملة الشركات و انتخاب مجلس ادارة

شركة استثمارية محلية تقدم مشروع مدينة الاحلام السكنية

سكنية وسيقام في شمال بغداد - مدينة الصابيات (المدينة المائية) أما مشروع مدينة الاحلام السكني (الثاني) فسوف يقام في بغداد - منطقة أبو غريب وسيوفر حوالي ٣٠٠٠ وحدة سكنية وقد أكد السيد محافظ بغداد الدكتور صلاح عبد الرزاق ضرورة استخدام العازل الحراري في البناء ووجود فضاعات الوحدات السكنية ومناطق خضراء وعلى أن تكون التصميم ملائمة للمناخ العراقي.

ومن الجدير بالذكر ان مشروع مدينة الاحلام السكني (الأول والثاني) سوف يؤيدان إلى جملة من المنافع الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة من أهمها المساهمة المباشرة في حل أزمة السكن وتشغيل الأيدي العاملة حيث ستدخل في عملية البناء الأيدي العاملة بالإضافة إلى الآلة وهذه العملية تسمى (sim - automatic) وقد حضر العرض أعضاء مجلس المحافظة ورئيس لجنة الأعمار في المحافظة.

غير المرتبطة بإقليم، تتضمن الرؤى المستقبلية لتطوير القطاعات، بالتركيز على كفاءة الإنتاج وتقديم المشاريع قيد التنفيذ. ولغنت رئيسة اللجنة المالية بمجلس المحافظة إلى أن "الهيئة ستستلم استبيان رأي لجنة منتخبة من شركاء التنمية، للوقوف على آرائهم حول وثيقة التنمية، والأفاق المستقبلية، لتطوير الواقع الصناعي في المحافظة".

ويذكر أن قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم نص على منح المحافظات، التي لم تنظم في إقليم، صلاحيات إدارية ومالية واسعة، بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية، وقد تم تنظيم ذلك في قانون المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨.

تشكيل هيئة استشارية للنهوض بالواقع الصناعي في بابل

الاستثمار ومنظمات دولية، ومنظمات مجتمع مدني. وأضاف سلعمان أن "الهيئة استعرضت التجارب العالمية لتبنيته القطاع الصناعي، واختارت تجربة قريبة للواقع العراقي للاستفادة منها في تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مشيرة إلى انها "خرجت بعدد من التوصيات، من بينها الانفتاح على المصانع الموجودة في بابل، ومفاتيح وزارات التخطيط والتعاون الإنمائي والتجارة والصناعة، بوضع قاعدة بيانات تخدم الدراسة التي تعدها الهيئة الاستشارية في مجلس المحافظة".

وأوضحت سلعمان أن الهيئة ناقشت دراسة حول توظيف الاموال في محافظة بابل وفقاً لقانون ٢١ للمحافظات

مشروع بناء ٥٠٠ الف وحدة سكنية تموله الشركات المنفذة

قال مستشار هيئة الاستثمار الوطنية عبد الله البندر ان المشروع الاستثماري الخاص ببناء ٥٠٠ الف وحدة سكنية في عموم العراق سيتم تقاسم تمويله بين الشركات المنفذة وأحد المصارف العراقية.

وأضاف البندر بحسب وكالة الصحافة المستقلة (أيبا) ان هذا المشروع يعد من المشاريع الضخمة الواعدة التي ستحدث طفرة نوعية في الواقع الاسكاني والقضاء على الأزمة بشكل تدريجي، سيما وانها تعد من أبرز المشاكل الاقتصادية.

وذكر ان الهيئة ستبشر بقبول عروض الشركات التي ترغب في اقامة المشروع الذي ستتقاسم تمويله مع مصرف التجارة العراقية. وبابل البندر إلى وجود البات لبيع وتقسيم الوحدات وفق خطة ذات جدوى اقتصادية مدروسة. لافتاً إلى تحديد البات مفصلة حول طريقة تقديم الأقساط من قبل موظفي الدولة لشغل هذه الوحدات مستقبلاً من يرغب في الاستفادة من المشروع.

وأوضح البندر وضع عدد من المشاريع والفعاليات الاستثمارية للعام الجاري وتوزيعها على القطاعات المختلفة وذات الخصوصية، مؤكداً ان لتعديل قانون الاستثمار العراقي إيجابيات عديدة تخدم الحركة الاستثمارية في العراق.

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
كيوي مستورد	٢٠٠٠ دينار	باندنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
عرموط مستورد	١٥٠٠ دينار	خيار	٥٠٠ دينار
تفاح مستورد	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	٧٥٠ ديناراً
لهانة	١٠٠٠ دينار	شجر عراقي	٧٥٠ ديناراً
الو عراقي	١٥٠٠ دينار	بصل اخضر	٧٥٠ ديناراً
شوندر	٧٥٠ ديناراً	بصل	٥٠٠ دينار
موز مستورد	١٠٠٠ دينار	بصل عراقي	٧٥٠ ديناراً
شلمغ	٧٥٠ ديناراً	فلفل عراقي	١٠٠٠ دينار
برتقال	١٠٠٠ دينار	بقالء	١٥٠٠ دينار
رمان	١٠٠٠ دينار	شلمغ	٥٠٠ دينار
ليجون	١٠٠٠ دينار	شوندر	٥٠٠ دينار
خس	٢٥٠ ديناراً		

أَسْأَارِ الْعَمَلَاتِ	
العملة	سعر الشراء
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً

المعادن	
المعدن	سعر البيع للمنتقل بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٩٠,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٧٠,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٥٠,٠٠٠
الفضة	٨٠٠

سعر الشراء	
١١٧٥ ديناراً عراقياً	١٣٠٠ دينار عراقى
٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	

حركة السوق

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	قالب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الحصى	قالب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠